منظمة مجموعة عمل نساء دارفور
الإطار الاستراتيجي للتغيير المستدام في جمهورية السودان
سبتمبر 2019

ملخص تنفيذي

الإطار الإستراتيجي للتغيير المستدام في جمهورية السودان ("الإطار") جاء نتيجة لجهد جماعي بقيادة منظمة مجموعة عمل نساء دارفور ومساهمات من 37 خبيراً وممثلي المجتمع المدني السوداني تحت مسمى الفريق العامل وهم يتمتعون بخبرات واسعة في المجالات التالية:

الإبادة الجماعية في دارفور، وحل النزاعات، ومحاربة الإبادة الجماعية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحقوق المرأة والقانون الجنائي الدولي.

وقد كان تطوير هذا الإطار محكوماً بالمبادئ التالية:

1. معالجة حقوق الإنسان للمجتمعات المهمشة تاريخياً في السودان.
2. تفهم المظالم التاريخية في السودان والاعتراف بها وفقاً لواقع الإبادة الجماعية في دارفور، والتهمير القسري في النيل الأزرق وجبال النوبة، والتهميش الاقتصادي والتنموي في شرق السودان ومشكلة السود في الشمال النوبي
3. ضمان العدالة والمساءلة الجنائية في جميع الجرائم
4. ضمان المساعدة الإنسانية والعودة الطوعية الآمنة لجميع اللاجئين والنازحين داخليا
5. وضع خطط مستقبلية مبنية على معايير متطابقة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والسوابق المعمول بها في مواقع أخرى وفقاً لمتطلبات الواقع المعاش في السودان.

احتياجات فورية واسعافية (أولوية قصوى)

1. السماح لايصال المعونات الإنسانية
2. الأمن والحماية

الاحتياجات قصيرة الأجل (من ثلاثة إلى ستة أشهر)

1. وضع معايير للحكومة الانتقالية
2. نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج
3. تهيئة بيئة مواتية للعودة الطوعية الآمنة للاجئين والمشردين داخليا
4. مفاوضات السلام :
أ. تمكين متكافئ للمرأة
ب. تمثيل شامل ومتناسب لجميع المستبعدين تاريخياً و المجموعات المهمشة على جميع المستويات
5. إنشاء وزارة الاستقرار والأمن البشري .
6. المساءلة الجنائية عن المتهمين والمتواطئين معهم في المحكمة الجنائية الدولية
7. المساءلة المالية لموظفي النظام السابق واستعادة الأموال المسروقة

الاحتياجات طويلة الأجل (سنة أشهر أو أكثر)

1. تعزيز وحماية حقوق الإنسان
 2. استعادة سيادة القانون والإصلاح المؤسسي
 3. عودة الأراضي والممتلكات
 4. الاعتراف بالإبادة الجماعية والوقاية منها
 5. العدالة الانتقالية
 6. التنمية وإعادة الإعمار
- منظمة مجموعة عمل نساء دارفور ومجموعة العمل قامت بتطوير هذا الإطار الاستراتيجي على أمل مساعدة حكومة السودان الانتقالية لتحقيق تحولا فعالاً ومستداماً إلى السلام والعدالة في السودان وأيضاً لإنشاء أساس لمستقبل ديمقراطي شامل لجميع شعبها. ويقترح الإطار الإستراتيجي دعوة نخبة من الداعمين الدوليين والإقليميين الموثوق بهم لدعم السودان والعملية الانتقالية من خلال التمويل، وتوفير رأس المال والخبراء، والدعم التقني لدعم جميع مراحل الانتقال وفقاً لمصلحة الشعب السوداني.

مقدمة

الإطار الاستراتيجي للتغيير المستدام في جمهورية السودان ("الإطار") هو مبادرة من منظمة مجموعة عمل نساء دارفور بمساهمات من 37 خبيراً يشار إليها باسم الفريق العامل ، وجميعهم متخصصون في المجالات التالية:
الإبادة الجماعية في دارفور

القانون الدولي الإنساني IHL ، حل النزاعات ، محاربة الإبادة الجماعية ، القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) القانون الجنائي الدولي.

مجموعة العمل شملت أيضاً تمثيل من شرائح متنوعة من المجتمع المدني السوداني. تزامناً مع إقالة حكومة عمر البشير وتكوين الحكومة الانتقالية وضعت مجموعة العمل هذا الإطار كنهج مستدام لتحويل البلد نحو مستقبل سلمي وديمقراطي بمساعدة المجتمع الدولي طوال العملية التفاوضية والاستمرار في تطوير الإطار من أجل إحلال سلام دائم في السودان. وهناك حاجة إلى مقاربة شاملة تعمل بشكل كامل غلي معالجة جميع القضايا المتعلقة بالأزمات الحالية والطويلة الأمد. وتم الاتفاق على أن يستجيب النهج للاحتياجات العاجلة للمجتمعات المتأثرة من اللاجئين و النازحين ، وتعزيز سيادة القانون ، والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، وجلبهم الاستقرار الدائم للسودان. وخلص الفريق العامل إلى أن جميع التوصيات الاستراتيجية تتوافق مع حكومة السودان الانتقالية على المبادئ التالية:
أ. معالجة حقوق المجتمعات المهمشة تاريخياً في السودان، على وجه التحديد إدراكاً لمحنة الذين تأثروا بالإبادة الجماعية في دارفور والتهجير القسري فيها النيل الأزرق و جبال النوبة، وكذلك أهل شرق السودان ، ودمجهم المجتمعات في عملية صنع القرار في السودان؛

ب. تفهم المظالم التاريخية في السودان وإدراكها وأهمية الثقة والبناء بين مختلف مكونات المجتمع السوداني حول القضايا الاستراتيجية المهمة لمستقبل السودان ، مع الاعتراف بأن تحول البلاد لا يمكن أن يتحقق دون معالجة المظالم التي أدت إلى الأزمات المتعددة

ج. ضمان تحقيق العدالة للضحايا و ضمان مساءلة مرتكبيها
د - ضمان المساعدة الإنسانية وخلق بيئة مواتية لتيسير الأمان
إعادة واستعادة الممتلكات لجميع اللاجئين والمشردين داخليا ؛
ح. إرساء أسس السلام الدائم في جميع أنحاء السودان

خلفية تاريخية

أ. الإبادة الجماعية في دارفور

الإبادة الجماعية في دارفور متجذرة بعمق في التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقبائل الأفريقية الأصلية في دارفور. الإقصاء المتمند والمنهجي لهؤلاء المجموعات المهمشة من المشاركة في عمليات صنع القرار، والحصول على الموارد ، وغيره من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تم تخصيصها بسهولة للمجموعات التي تعرف بأنها عربية قد شجعت على أيديولوجية التعالي العرقي و غدم المساواة ، مما أدى إلى تفاقم الوضع وأدى في النهاية إلى الإبادة الجماعية والتهجير القسري لملايين الدارفوريين. الأحداث التي وقعت قبل وخلال الإبادة الجماعية أنتجت مظالم غير مسبوقة لذلك يجب فهمها بعناية ومعالجتها بطريقة فعالة.

في عام 2003 ، شنت الحكومة السودانية حملة إبادة جماعية ضد القبائل الأفريقية في دارفور ، وهي قبائل الزغاوة والمساليات والفور وغيرها. وفي عام 2005 ، تم تصنيف الوضع في دارفور بأنه إبادة جماعية من قبل العديد من الجهات الدولية الفاعلة ، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، و في أعقاب تحقيق من قبل لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة.

بحلول عام 2006 ، الأمم المتحدة أفادت أن أكثر من 300000 مواطن قتلوا منذ اندلاع العنف ، معظمهم من النساء والأطفال بالإضافة إلى ذلك ، استخدم جنود الحكومة والميليشيات التي تدعمها الحكومة (المعروفة باسم الجنجويد) الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كسلاح حرب وكوسيلة للربح بصورة مستمرة ضد الرجال والنساء والناجين من الأطفال. وكما أن هناك عدد لا يحصى من النساء والفتيات وقعن ضحية للعنف الجنسي ، وتركز يعانين في صمت بسبب وصمة العار من الاغتصاب. والخوف المرتبط بها.

حتى الآن يقدر بأن هناك أكثر من 4.7 مليون شخص تأثروا بالإبادة الجماعية في إقليم دارفور و أكثر من 3 مليون شخص لا يزالون مشردين وأجبروا على العيش في مخيمات المشردين داخليا لأكثر من 16 سنة ، و 2.7 مليون منهم في دارفور ، ويعيش 377000 في تشاد المجاورة وهذه المخيمات ينقصها وصول المساعدات الإنسانية وضروريات الحياة الأساسية ،

والسبب في ذلك بدرجة كبيرة يعود الى طرد الحكومة لجميع وكالات الإغاثة الرئيسية في عام 2009 إضافة الى القيود الصارمة المفروضة على وصول هذه المساعدات الإنسانية بعد هذا الطرد. الغالبية العظمى من الضحايا الذين يعيشون في هذه المخيمات من النساء والأطفال وتشكل النساء حوالي 80 ٪ من العدد الإجمالي. وحوالي 60 ٪ من الأطفال المتواجدون في مخيمات النازحين هم في سن المدرسة، ولكن ليس لديهم إمكانية الحصول على التعليم. أجبر حوالي مليون شخص على الفرار من السودان بالكامل والآن يعيشون كلاجئين في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، مصر ، غانا ، إسرائيل ، الأردن ، ليبيا ، وجنوب السودان. ولا يزال اللاجئون يواجهون أوضاعاً لا يمكن تصورها وهي التحديات في هذه البلدان، على الرغم أنهم هاجروا بحثاً عن الأمان. فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على السودان، وتضم قائمة المعاقبين مسؤولين حكوميين تم تصنيفهم على أنهم مسؤولين عن الإبادة الجماعية في دارفور.

. في عام 2005، كانت حالة دارفور قد أحيلت إلى المحكمة الجنائية الدولية بالإجماع من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي عقب إجراء التحقيق. وقد أكدت المحكمة الجنائية الدولية بأن هذه الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها ممثلون حكوميون بقيادة الرئيس السوداني السابق عمر البشير. على إثرها أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمراً باعتقال بحق مسؤولين سودانيين رفيعي المستوى على رأسهم المخلوع حديثاً عمر البشير، وزير الدفاع السابق عبد الرحيم حسين، وزير الداخلية السابق لدارفور أحمد محمد هارون ، قائد جبهة المقاومة المتحدة بحر إدريس أبو جردة، زعيم الجنجويد البارز علي كوشيب. ومع ذلك فقد ظل جميع المشتبه بهم أحراراً طلقاء حتى الآن لم يتم القبض عليهم للمثول للمحاكمة، باستثناء بحر إدريس أبو جردة ، الذي أسقطت التهم عنه. والواقع على الأرض في دارفور حالياً أمر بالغ الأهمية ويتطلب اهتماماً كبيراً من السودان والمجتمع الدولي خاصة وأن الدلائل تشير إلى ارتفاع الفظائع الجماعية وما زال المواطنون في المخيمات في دارفور يواجهون تحديات هائلة كل يوم من أجل البقاء على قيد الحياة ويتعرضون للهجوم المستمر من قبل ميليشيا الجنجويد وقوات الدعم السريع الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إستمرت الهجمات في دارفور بلا توقف حتى خلال الاحتجاجات الأخيرة في السودان في 2019، ولم تجد أي اهتمام على المستوى الوطني أو التغطية من قبل وسائل الإعلام الدولية. ولتحقيق حلول دائمة على المستوى الوطني في السودان، يجب أن تعطى أولوية قصوى لمعالجة الوضع في دارفور.

النزوح القسري في النيل الأزرق وجبال النوبة ("المنطقتان")

تتأثر المنطقتان النيل الأزرق وجبال النوبة الواقعتان بالقرب من حدود جنوب السودان منذ فترة طويلة بالحرب الأهلية بين الشمال (السودان في الوقت الحاضر) والجنوب (دولة جنوب السودان الحالي) وهناك الملايين إما قتلوا أو أجبروا على الفرار من منازلهم.

اتفاقية السلام الشامل التي منحت جنوب السودان حق الإستفتاء على الاستقلال وأكدت الحق في تقرير المصير للمنطقتين من خلال مشورة شعبية أجريت بحلول نهاية الفترة المؤقتة في عام 2011. ولكن بدلاً من عقد مشاورات شعبية، عينت حكومة السودان أحمد هارون أحد المدانين بالمحكمة الجنائية الدولية، حاكماً لولاية جنوب كردفان، والتي تشمل جبال النوبة. بالإضافة إلى ذلك ، أطلقت حكومة السودان هجمات جوية واسعة النطاق ضد القوات المعارضة للحكومية وتستهدف المناطق المدنية بما في ذلك المزارع والمستشفيات والمدارس في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. تسببت هذه الهجمات والقصف الجوي في نزوح ما يقارب المليون مواطن من إقليم جبال النوبة والنيل الأزرق تم استهدافهم على وجه التحديد. أولئك الذين غادروا منازلهم لم يعودوا بعد بسبب انعدام السلامة والأمان.

تمثل الأزمات في المنطقتين خير مثال على استمرار المسؤولين الحكوميين في السودان على ارتكاب الفظائع الجماعية. على الرغم من أن حق تقرير المصير قد تم إعماله في الإتفاق للمنطقتين إلا أنه فعلياً لم ينفذ، ولم يعترف السودان بهذه الحقوق أبداً، فالبتالي حتى يومنا هذا، المشورة الشعبية التي وعدت به لم تتم.

الوضع في شرق السودان والشمال النوبي

شهدت مناطق شرق السودان التهميش والتخلف والمرض والفقر المدقع ونقص حاد في تقديم الخدمات. المشاكل الأمنية والهجرة أدت الى تفاقم هذه القضايا المذكورة. على الرغم من الأهمية الجغرافية المهمة للمنطقة كموطن للميناء البحري الوحيد في السودان، تم إستبعاد شرق السودان من المشاركة السياسية مما أدى إلى مشاكل والتمييز ضد هذه المنطقة من حيث التنمية وعدم المساواة في توزيع الموارد. كما هو الحال في دارفور فإن حكومة الخرطوم قامت بعسكرة قبائل معينة تقوم بترويع وزعزعة استقرار المنطقة. أدت هذه السياسات إلى ظهور معارضة مسلحة خلال أواخر التسعينيات وأوائل 2000. وعلى

الرغم من توقيع اتفاقية سلام في عام 2006، إلا أن النظام في الخرطوم فشل في الوفاء بالاتفاقية، فظلت المنطقة عرضة لأزمات متعددة من صنع الإنسان.

وفي منطقة النوبيون بأقصى الشمال، استهدف نظام الخرطوم أراضي النوبيين على وجه التحديد لبناء السد لصالح المستثمرين الأجانب. مشاريع هذه السد لم تدمر التراث التاريخي والثقافي للنوبيين فقط، ولكنهم أخذوا أيضاً الأراضي الزراعية الحيوية والموارد الطبيعية. قوبل أولئك الذين أثاروا مخاوف بشأن الآثار الضارة لبناء السدود بالعنف والقتل. ولم تتحقق العدالة بعد للمتظاهرين الذين قتلوا.

نتيجة للأزمات المذكورة أعلاه حدث انقسام غير مسبوق بين مكونات الشعب السوداني على أساس التمييز العرقي والديني الجغرافي.

وقد تفاقمت هذه الانقسامات بسبب تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الاقتصادية للبلاد. هذا بالإضافة إلى دعم الخرطوم للجماعات العالمية المتطرفة وكذلك الجرائم التي أدت إلى إدانات من المحكمة الجنائية الدولية التي عرضت السودان إلى مزيد من العزلة ووصمة العار الدولية ومنعت البلاد من الاستقرار والنمو السياسي والاقتصادي.

. كما استخدم النظام في الخرطوم الوسائل العسكرية "لحل" هذه الأزمات بدلاً من استخدامها الأساليب السلمية، والتي أدت إلى زيادة في الإنفاق العسكري الذي استنزف موارد البلاد، كل ذلك تسبب في الإحباط والغضب الذي أثار احتجاجات عارمة في جميع أنحاء السودان.

III. التطورات الأخيرة:

في ديسمبر 2018، نظم المواطنون السودانيون في جميع أنحاء السودان أكبر الاحتجاجات السلمية في تاريخ البلاد وطالبوا نظام البشير بالتنحي. ودعا المتظاهرون لحكومة لحل الأزمات الفورية والعمل من أجل التحول الديمقراطي. في إبريل، 2019، أجبر البشير على ترك السلطة في العاصمة السودانية الخرطوم، ومنذ ذلك الحين تسلم المجلس العسكري السلطة.

واصل المتظاهرون السلميون في الخرطوم الدعوة إلى نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين، حيث شارك العديد من أعضاء المجلس العسكري في الإبادة الجماعية في دارفور بما في ذلك الزعيمان عبد الفتاح البرهان والفريق أول محمد دجالو (حميدتي) وهما شخصيتان بارزتان في مليشيات الجنجويد.

شكلت عدة منظمات شعبية ومنظمات المجتمع المدني في السودان مجموعة محايدة من تجمع المهنيين يمثلها التحالف قوي الحرية والتغيير متحملاً مسؤولية التفاوض مع المجلس العسكري.

أبرم هذان الطرفان اتفاق تقاسم السلطة خلال يوليو 2019 تم توقيعه تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ووساطة رئيس الوزراء الإثيوبي وتم دعمها من أطراف إقليمية ودولية أخرى.

وقد انتقد على نطاق واسع من قبل العديد من المدافعين السودانيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أي الفشل التام في ذكر الفظائع في دارفور والمنطقتين، لمنحها شهراً من الحكم المستمر، والالتزام فقط بالتحقيق في واحدة من عدة مظاهرات المجازر التي حدثت منذ أبريل 2019. وقد اعتبرت قوى الحرية والتغيير اتفاقية تقاسم السلطة خطوة للأمام لحل النزاع في السودان أو أي من الأزمات المعلقة، والاتفاق يفتقر إلى ضمانات أو آليات الرقابة لضمان التنفيذ. وحتى الآن لا توجد استراتيجية تجاه كيفية تنفيذ الحل أو حلها بشكل فعال.

IV. إطار استراتيجي

بعد رصد الأزمات بعناية في جميع أنحاء السودان وتحليل التطورات الأخيرة في الخرطوم قامت منظمة مجموعة عمل نساء دارفور ومجموعة العمل بوضع إطار عمل استراتيجي لتقديم توصيات للتغيير المستدام في السودان. وفي ذلك اتبع النهج القائم على الحقوق وفقاً للحقائق على أرض الواقع والنظر إلى أفضل الممارسات الدولية.

توصيات لمعالجة الأزمات الحالية والطويلة الأمد

يحتوي الإطار على أولويات واقتراحات عملية للحكومة الانقلابية حول كيفية معالجة الاحتياجات القصيرة الأجل (من ثلاثة إلى ستة أشهر) والاحتياجات طويلة الأجل (سنة أشهر أو أكثر) في السودان

أ - الاحتياجات العاجلة (أولوية قصوى)

1. وصول المساعدات الإنسانية: يجب على الحكومة الانقلابية في السودان دعوة وكالات الإغاثة الإنسانية التي سبق طردها لتعود إلى السودان ومنحها حق العمل في دارفور، والمنطقتان، وأي مناطق أخرى متأثرة بالنزاع عملاً بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان، مع ضمان حماية عمال الإغاثة أثناء وجودهم في السودان.

كما ينبغي دعوة مراقبي حقوق الإنسان الدوليين إلى السودان كبادرة حسن النوايا والالتزام بالسلام من قبل الحكومة المؤقتة.

2. السلامة والأمن والحماية: يجب على قوات الدعم السريع والقوات الحكومية الأخرى أن توقف كل الهجمات على المتظاهرين السلميين و النازحين في دارفور والمنطقتين
يجب على المجتمع الدولي أن يصدر تحذيرا غلي ضوء الاحتجاج والمجازر التي حدثت. يجب أن تكون سلامة وأمن وحماية جميع الأشخاص النازحين داخليا أولوية قصوى ، والانسحاب الفوري للأفراد العسكريين من الداخل وحول مخيمات النازحين والقرى والمدن داخل المناطق المتأثرة بالأزمات أمر ضروري. في من أجل المساعدة في تسهيل ذلك ، يجب أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور ("يوناميد") امتدت إلى ما بعد عام 2020 من أجل توفير خدمات الحماية والمرافقة للنازحين داخليا يمكن لهؤلاء الأفراد ممارسة حقهم في العودة بموجب المادة 12 من القانون الدولي العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك ، إدراج المعارضة المسلحة مجموعات في حكم البلاد من خلال عملية سلام عن طريق التفاوض وفي معالجة يجب أن تتم المظالم التاريخية من أجل بناء الثقة في هذه الحكومة الإنتقالية.

ب - الاحتياجات القصيرة الأجل (من ثلاثة إلى ستة أشهر)

1. تكوين الحكومة الانتقالية: وضع بناء غلي معايير الاختيار ومؤهلات الأفراد والمنظمات المشاركة في حكومة السودان المؤقتة ،لتضمن على سبيل المثال لا الحصر المعايير التالية:
أ. الا يكونوا ممن تم إدراجهم في قوائم عقوبات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومكتب الولايات المتحدة مراقبة الأصول الأجنبية أو الانتربول أو أي قائمة مراقبة إجرام معترف به دوليًا.
ب. يجب ألا يكون لديك أي انتماءات، مالية أو غير ذلك، مع أي مجموعة إرهابية دولية
ج. سيرة تثبت حسن الخلق وأعلى درجة من النزاهة؛
د. يجب ألا يكون هنالك أي علاقة مع الأفراد الذين يتم توجيه الاتهام إليهم من قبل، أو تم تدوينه قيد التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان؛
هـ. التمثيل النسبي للسكان السودانيين، بمن فيهم أفراد المجموعات المهمشة تاريخياً من دارفور والمنطقتين وشرق السودان؛
ف. يجب أن يكون مواطناً سودانياً ويحمل شهادة من جامعة معتمدة في القانون،الاقتصاد أو إدارة الأعمال أو السياسة أو أي مجال آخر متعلق بالعدالة الاجتماعية؛
ز. يجب أن يكون لائقاً بدنياً، وبصحة جيدة، ويتراوح عمره ما بين 35 و 65 عامًا، أو ألا يتجاوز سن تقاعد الرسمي بموجب قوانين العمل السودانية.

2. نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن دارفور، وجميع الجماعات المسلحة ذات الصلة بالحكومة (بما في ذلك قوات الدعم السريع وميليشيا الجنجويد) وأي جماعات مسلحة أخرى مرتبطة بحكم الرئيس السابق البشير. يجب نزع سلاح النظام وتسريحه وإعادة دمجه في جيش وطني واحد. كما يجب دمج قوات المعارضة المسلحة من دارفور والمنطقتين من خلال اتفاق سلام حقيقي. ويجب دمج الجنود السابقين من الجماعات المسلحة الذين لم يتورطوا في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو يتم اتهامهم بها في الجيش الوطني. وينبغي أيضا إعادة هيكلة قوات الأمن الحالية، بحيث ان الجيش الوطني السوداني يعكس شفافية في تكوينه وينبغي أيضا إعادة هيكلة قوات الأمن الحالية ، بحيث يعاد تشكيلة الجيش الوطني السوداني ليعكس تكوينه ما قبل عام 1989. يجب هيكلة وإصلاح قطاعات الأمن عن طريق برنامج تدريبية شاملة وبناء للقدرات، وكما يجب تطوير وكالات تطبيق القوانين داخل الشرطة من خلال تطوير اللوائح التوجيهية والبروتوكولات الداخلية فيما يتعلق بالحقوق المدنية والطريقة التي يتم بها أداء الواجبات.

3. خلق بيئة مواتية للعودة الآمنة: يجب إنشاء بيئة مواتية للعودة الطوعية والسلمية للنازحين داخليا واللاجئين إلى السودان عن طريق تعزيز الاعتماد على الذات والعودة الطوعية إلى الوطن، حيث أن حق العودة منصوص عليه تحت المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة. وبينما عودة اللاجئين للسودان تعتبر حاجة طويلة الأجل، الحاجة الملحة هي تهيئة بيئة يمكنها تسهيل عودة النازحين واللاجئين في المستقبل. وهذا يتطلب جهدا منسقا ينبغي الاضطلاع به باستخدام المبادئ التوجيهية للبروتوكول بشأن الحماية وتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا، الذي اعتمده المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في 2006

يجب التنسيق بين حكومة السودان بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالات المساعدات الإنسانية لتقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي من المحتمل أن يعود فيها اللاجئون والمشردون داخليا. وهذه يتضمن إنشاء البنية التحتية والخدمات مثل:

- أ. عيادات طبية
- ب. مصادر المياه النظيفة والصرف الصحي
- ج. المدارس ومواقع التدريب على العمل
- د. الغذاء والماشية والأراضي الصالحة للزراعة
- هـ. إصلاح الطرق والمباني
- ف. ترتيبات السفر واللوجستيات
- ز. تقديم إستشارات في مجال الصحة والدعم النفسي والاجتماعي (مع التركيز بشكل خاص على الناجين من العنف الجنسي والأطفال).
- هـ. الدعم المالي (أي الأموال الأولية) لتمكين العائدين من دفع تكاليفهم الاحتياجات العاجلة وتأسيس حياتهم مرة ثانية.

4. مفاوضات السلام: تنظيم اتفاق سلام متفاوض عليه مع جماعات المعارضة المسلحة من دارفور والمنطقتين لضمان معالجة هذه الأزمات المتعددة في جميع أنحاء السودان معالجة فعالة. كما يجب تقديم دعوات للدول التي لها خبرات سابقة للمشاركة كمراقبين وضامنين في المفاوضات ومراقبة جميع النتائج اللاحقة غلي أن يكون الهدف المشترك بين الأطراف المشاركة في المفاوضات هو تجنب العودة إلي الحرب وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة.

أ. تمكين المرأة: تبني آلية فعالة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325 لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار بنسبة لا تقل عن 50 ٪ في جميع الهيئات التنفيذية والتشريعية. يجب على السودان أيضا التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. جميع أشكال العنف الجنسي ويجب تجريم المضايقة وجعلها عرضة للعقاب بموجب القانون في جميع أنحاء السودان ووفقا للمعايير الدولية.

5. التمثيل الشامل والمتناسب لجميع المستبدين تاريخيا والمجموعات المهمشة، خاصة تلك المتأثرة بالآزمات: التأكد من أن المجموعات المستقصية والتي كانت مهمشة تاريخيا والمجموعات المتأثرة الأخرى ممثلة بشكل عادل وبالتناسب في جميع الوزارات وأجهزة صنع القرار، بما في ذلك أعضاء من دارفور، والمنطقتان، وشرق السودان. ينبغي النظر في تطبيق مبدأ التمييز الايجابي للفئات المظلومة تاريخيا حيثما ينطبق ذلك.

6. وزارة الاستقرار والأمن البشري: إنشاء هيئة مستقلة على وجه التحديد لمساعدة أولئك الذين تأثروا من الآزمات في دارفور والمنطقتين. يجب أن يعين تحت هذه الوزارة وزراء إقليميين ومفوضين مؤقتين يقومون بعمل الوزارة على المستوى المحلي والقيام بمهام الرقابة. وعلى أن يتم التعيينات في هذه الوزارة من المجتمعات المتضررة.

7. المساءلة الجنائية: أبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية آخر مرة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن هناك تهمة عديدة موجهة إلى المسؤولين المتهمين في الحكومة السودانية، بمن فيهم البشير "تشمل أكثر من ستين تهمة بجرائم الحرب وأكثر من خمسين تهمة جرائم ضد الإنسانية"، وأعربت عن أسفها لأن "المتهمون في ارتكاب هذه الجرائم مازالوا أحرارا، بينما الضحايا والمجتمعات المتأثرة مازالت تنتظر العدالة" لكي تمهد الطريق للعدالة وبناء الثقة والمصالحة، ويجب تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة من قبل المحكمة الجنائية الدولية كأولوية. بعد قرار مجلس الأمن رقم 1593 والتي طالبت بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي أعطت الحق للمحكمة الجنائية الدولية في اختصاص قضائي في قضية دارفور منذ عام 2005، وصدرت إدانة الاتهام في عام 2009. ويجب على الحكومة المؤقتة اعتقال وتسليم المتهمين في المحكمة الجنائية الدولية للمحاكمة في لاهاي، المحاكمة في السودان لا تكون ذات مصداقية أو فعالية بالنظر للمناخ الحالي. وسوف لن تكون هناك ضمانات لحماية الشهود. سوف تضع المحكمة الجنائية الدولية الأسس من أجل العدالة في السودان، مما سيساعد في ضمان الدعم الدولي لمؤسسات القضاء الوطني في البلاد. يجب على الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية توفير الحماية للشهود والدعم المالي للإجراءات الجنائية، ويجب على الحكومة المؤقتة السماح للمحكمة الجنائية الدولية بالدخول إلى جميع أنحاء السودان لمواصلة التحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور. بعد التأسيس، يجب أن تستمر تدابير المساءلة الجنائية من خلال عمليات دولية وإقليمية ووطنية يختارها المجتمعات المتضررة بناءً على المعلومات التي سوف يتم

جمعها من التحقيقات الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، وفرض حظر السفر وتجميد الأصول / الاستيلاء عليها وفرض عقوبات مستهدفاً مجرمي الحرب والمقربين من النظام السابق في السودان وخارجه.

8. **المساءلة المالية:** التحقيق في الأموال التي سرقها النظام السابق وتتبع المسؤولين واستعادة هذه الأموال لاستخدامها كتعويض للضحايا، ومشاريع التنمية، البناء والتعليم والخدمات الطبية والبنية التحتية. على الأطراف الإقليمية والدولية أن تضغط وتراقب تنفيذ هذه العمليات، ويجب أن تشمل هذه المراقبة التدفقات المالية من البلدان التي دعمت و مولت النظام السابق (أي مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة). يجب أن تكون هناك مساءلة مالية فعالة في السودان لكي تساعد على استعادة ثقة المجتمع الدولي بالسودان مما سوف يخفف أيضاً من إستياء المانحين من دول أخرى.

ج- الاحتياجات الطويلة الأجل (سنة أشهر أو أكثر)

1. حماية حقوق الإنسان:

إرساء أساس المساواة في الحقوق والعدالة واحترام الكرامة الإنسانية لجميع السودانيين ، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو اللون أو إقليم جغرافي وفقاً للحقوق الممنوحة بموجب القانون الدولي الإنساني ، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، والإعلان الدولي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وتضمينها في الدستور الوطني المؤقت وما تلاه من دستور دائم يجب أن تولي هذه المسألة اهتماماً خاصاً ، بما في ذلك ولكن لا تقتصر على برامج العمل الإيجابي ، لضمان فعالية مشاركة الفئات المهمشة والمستبعدة تاريخياً. يجب القضاء على جميع أشكال التمييز أو العنف ضد النساء والفتيات السودانيات ، وتشمل أحكام لتمكين الشباب ، وتمنح جميع المواطنين السودانيين الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والوصول غير المقيد إلى الإنترنت ، وكذلك حرية الصحافة والإعلام.

2. **استعادة سيادة القانون والإصلاح المؤسسي:** إنشاء وإصلاح المؤسسات القانونية للبلد لمواكبتها لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية والتمسك بسيادة القانون في السودان. يجب أن تكون هذه المؤسسات مزودة بجهات مختصة من المهنيين المؤهلين ودراية بالقوانين الدولية والمحلية، وأن لا يتم اختيار الموظفين بناءً على الانتماءات الحزبية فقط.

3. **إعادة الأراضي والممتلكات:** وضع آلية لاستعادة الأراضي وممتلكات الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين في دارفور والمنطقتين الواقعتين تحت الحكم المحلي بطريقة سلمية وفقاً للقوانين الوطنية التي كانت سارية وقت النزوح القسري ووفقاً للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان (أي حسب المادة 17 من العهد العالمي) وبروتوكول المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات للنازحين داخلياً. وتوفير المساعدات لشرق السودان والنوبيون في أقصى الشمال.

4. **الاعتراف بالإبادة الجماعية ومنعها:** إنشاء آليات لمنع الإبادة الجماعية وفقاً للالتزامات السودان بموجب المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتشمل هذه الآليات للتعويض المعنوي والاقتصادي والنفسي لضحايا الإبادة الجماعية في دارفور، وأن يكون هناك اعتراف وطني بالإبادة الجماعية في دارفور والاعتراف العلني بالأضرار التي يعاني منها المتضررون، وإعتذار وطني من الحكومة المؤقتة. بالنسبة للمنطقتين، يجب أن يكون هناك اعتراف وطني والاعتراف بالضرر الذي تعرض له أولئك الذين تضرروا. بالنسبة لكل من دارفور والمنطقتين، ينبغي إنشاء آليات لتعويض للناجين من ويلات الإبادة، وأن تشمل منافذ لهؤلاء الناجين ليحكوا قصصهم.

5. **العدالة الانتقالية:** بالإضافة إلى المساءلة الجنائية للمتهمين بالمحكمة الجنائية الدولية . المذكورة أعلاه ، يجب إنشاء مفوضية مستقلة للتحقيق مع المسؤولين عن الجرائم الأخرى في دارفور ومقاضاتهم أن يساعد في وضع إطار للعدالة الانتقالية والقرارات المستدامة للأزمات التي طال أمدها، بدعم من الأمم المتحدة والأطراف الأخرى التي لديها التزامات وتجارب مسبقة في حقوق الإنسان وسيادة القانون.

6. **التنمية وإعادة الإعمار:** إنشاء صندوق للتنمية وإعادة الإعمار في دارفور تديره هيئة مستقلة من المنظمات الدولية . والوطنية للإشراف على تنفيذ المشاريع التي تستجيب لاحتياجات المتضررين من الأزمات في دارفور والمنطقتين. يمكن أن يصمم هذا الصندوق على غرار السابقة الناجحة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم 1483 بشأن صندوق التنمية للعراق. والذي تم فيه استخدام أصول الدولة المجمدة لصالح الشعب العراقي.

د. الدعم المتوقع من المجتمع الدولي

يجب استقطاب الدعم والمساهمة من المانحين الدوليين والإقليميين الموثوق بهم الذين لديهم استعداد لدعم العملية الانتقالية في السودان للتمويل والمساهمة بالخبرات التقنية لضمان نجاح المراحل الانتقالية (فورية وقصيرة الأجل وطويلة الأجل). كما يجب اختيار دول ذات تجارب ناجحة في مجال التنمية وإعادة التأهيل وتطبيقها في إقليم دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجبال النوبة.

قائمة الاختصارات والتعريف

التحالف من أجل الحرية والتغيير (قوى الحرية والتغيير) ؛ منظمة مدنية في السودان تنادي بقيادة حكومة مدنية - AFFC
AU - الاتحاد الأفريقي
إدانة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ؛ مبدأ الأمم المتحدة للحماية و المجتمعات التي يعود فيها الأفراد إلى بيئات ما بعد الصراع ، أثناء البناء القدرة الوطنية على تحقيق السلام والأمن والتنمية على المدى الطويل.
مجموعة عمل نساء دارفور - DWAG (منظمة مجموعة عمل نساء دارفور)
الإطار - الإطار الاستراتيجي للتغيير المستدام في جمهورية السودان المحكمة الجنائية الدولية - المحكمة الجنائية الدولية
المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى ICGLR
IDPs - الأشخاص النازحون داخليا - المشردون داخليا
IHL القانون الدولي الإنساني
ICC - المحكمة الجنائية الدولية
القانون الدولي لحقوق الإنسان - IHRL
قوات الدعم السريع - هي الذراع العسكري لحكومة السودان ، ومعظمهم كانوا في السابق ينتمون لميليشيا الجنجويد RSF
المسؤولة عن الإبادة الجماعية في دارفور
السودان - جمهورية السودان
المنطقتان - النيل الأزرق وجبال النوبة ، وتقعان بالقرب من حدود السودان مع جنوب السودان.
المجلس العسكري الانتقالي ؛ المجلس العسكري المخصص الذي قاد السودان بعد إقالة عمر البشير من السلطة وتم - TMC
دمجه بعد ذلك في الحكومة المؤقتة
UNAMID - الأمم المتحدة - الأمم المتحدة يوناميد - بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - UNSC
Working Group:
مجموعة العمل تتكون من - منظمة مجموعة عمل نساء دارفور و37 من الخبراء وممثلين من المجتمع المدني السوداني الذين قاموا باعداد الإطار الاستراتيجي للتغيير المستدام في جمهورية السودان.